

مسح حدود أم وجود؟

أياد المقداد

مرة أخرى تطفو مشكلة المسح العقاري في بلدة لاسا إلى سطح التجاذبات الإعلامية والسياسية على الرغم من كونها قضية قانونية ذات أبعاد فائقة الحساسية ينبغي أن تعالج بهدوء وروية. لكنّ تسارع وتيرة الضخ الإعلامي يكاد يضفي على الموضوع أبعاداً غير مستحبة في التوقيت، وفي الظروف الحالية التي قد تدفع بالموضوع كله محل الخلاف إلى مسارات لا يريدها الجميع. فالقضية، باختصار، هي موضع تعرّض لغير مختصين، ومكان جدل لهواة، في غفلة عن صعوبة التعامل مع حقيقة قد تفتح صفحات التاريخ على مصراعيه أمام آلاف من الوثائق والحجج الدامغة التي قد تعيد برمجة الواقع وصياغته من جديد. فالقضية موضع الخلاف ليست بالبساطة التي يحلو للكثيرين التعامل معها، وكانّ هناك مجموعة من المشاغبين الخارجين على القانون يمنعون الأبرشية المارونية من تنفيذ خرائط مسح عقاري رسمي قانوني بحوزتها، في الوقت الذي لا يتساءل فيه «الهائجون» عن مدى شرعية وقانونية الخرائط ذاتها وعلى أي أسس وأدلة قامت. كل ما هو موجود هي خرائط تعود لعملية مسح جرت في سنة 1939 على عجل، وفي غفلة من الزمن، من دون أن تأخذ في الإعتبار حجم الإحتجاجات الواسعة التي قامت آنذاك من المتضررين والمنهوبين، والذين لم يكونوا من لون طائفي واحد. بل إن احتجاجات ميفوق جبيل المارونية فاقت مثيلتها لاسا الشيعية، وكانت احتجاجات دموية وسقط فيها ضحايا، مع الإشارة إلى أن المساح الذي قام بالمسح هو نفسه في البلدتين.

ما يجري اليوم، وببساطة، هو محاولة إعدام بلدة. فيعد فصلها عن بعدها الجغرافي تستكمل عملية المسح قضم ما تبقى لتجعل منها جزءاً مقطّعة الأوصال وغير قابلة للنمو السكاني والعمراني، في عملية تبدو مبرمجة للبعض الذين عاينوا تاريخاً موثقاً من المظالم التاريخية. فلم يكن الإستيلاء على قطاعات واسعة من الأراضي يجري بطرق قانونية، بل بفعل مصادرة أو إبتزاز. ومثال بسيط هو ما ورد في حجة تاريخية نادرة، ولكنها ليست وحيدة، عن «مليحة حمادة» التي تنازلت عن بيت أبيها وعقاراته للدير مقابل «غداء وكسوة»، في صفحات من تاريخ أسود لم يكن باستطاعة المالكين الشرعيين أن يمتلكوا من الوسائل ما يكفي لتثبيت وجودهم في زمن المتغيرات الديمغرافية.

إن التطرق إلى المتغيرات الديمغرافية أمر شديد الرداءة في هذا الوقت بالذات، وإعادة نبش الأرشيف العثماني ومراسلات القناصل الأجانب لإثبات أحقية مواطني لاسا في أرضهم ليس في محله مطلقاً، لأنّه قد يفتح أبواب التاريخ على مصراعيه لإعادة صياغة جديدة للأحداث. وهي أحداث تنتهي بالتأكيد أن أول وجود مسيحي في بلاد جبيل وكسروان - والتي كانت تعرف بخسروان نسبة إلى الداعية الشيعي الإسماعيلي ناصر خسرو - يعود لسنة 1712، وأن أول كنيسة أقيمت هي كنيسة حراجل، وأن الحضور الشيعي كان هو السائد بالمطلق في قرى وحواضر المنطقة. فهل هناك أي معنى اليوم لكي يطالب أحدهم الأبرشية بأدلة ووثائق عن كيفية حيازتها لأملكها وعلى أي أسس قامت؟

بالتأكيد الموضوع ليس محل جدل وليس مطروحاً للنقاش في ظلّ الكوارث التي تحيط بنا وفي دوامة الصراعات المذهبية في المنطقة والمحيط.

إن التعامي عن الحقائق بكليتها وإدراجها في خانة أنّ هناك من يقوم بعرقلة أعمال المسح وممارسة البلطجة على أملاك الأبرشية مستندا إلى بأس الثنائبة الشيعية هو أمر مغاير تماماً للحقيقة. فالثنائية الشيعية، وبالأخص حزب الله هو موضع ملامة من مواطني لاسا لعدم إعارته الإهتمام الكافي في ما يتعلق بالمسألة وبمداراته الفائقة للطرف الآخر. وهذه إحدى الحقائق الجلية. ثمّ أن العزف على هذا الوتر كجزء من ممارسة ضغوط لترهيب الوعي الجمعي المسيحي ليس من السهولة أن ينطلي على أحد في الوقت الذي يظهر فيه حزب الله بصورة الحامي للأقليات والمضحي من أجل وجودها الأمن.

مقاربة أزمة المسح العقاري يجب أن تأخذ منحى مختلفاً على أن يكون كل شيء قابلاً للبحث والنقاش بما ذلك شرعية الخرائط العقارية التي بحوزة الأبرشية. فليس من شيء أقدس من شرعية الوجود ذاته. ولاسا مهددة في وجودها، ومن الطبيعي أن ننفهم من هو في وجوده مهدد.

في الواجهة

قطار التمديد لتهوجي ينط



تاجيك تسريح خير مؤشّر إلى تاجيل تسريح قهوجي (هيلم الموسوي)

الوزراء العميد حاتم ملاك رئيساً للاركان خلفاً لسلمان بثلثي أصوات مجلس الوزراء. وكان النائب وليد جنبلاط قد أبلغ الى الوزير وقيادة الجيش ترجيحه كفته - على أن يصير الى إصدار وزير الدفاع قرارين منفصلين بتاجيل تسريح

الوزراء سوى الانتقام في الموعد اليتم، الخميس المقبل، لتحديد خيارات التعيينات العسكرية بدءاً من أولها الحتمي: أما تعيين خلف لخبر بثلثي أصوات مجلس الوزراء، أو تجاهل التعيين والتظاهر بالخلاف على اسم الخلف، ومن ثمّ تعريض المنصب إما للشغور أو وضع المبادرة بين يدي مقبل الذي يتحضر، على ما يبدو، لقرار ثالث بتأجيل تسريح. إخفاق جلسة مجلس الوزراء الخميس يحمل الوزير على توقيع قرار تأجيل تسريح خير في خلال ساعات لا تتعدى ظهر السبت، موعد انتهاء الدوام الرسمي.

الاثنين الفائت، تبلغ مقبل من رئيس الحكومة تمام سلام تفضيله تأجيل تسريح الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع في الوقت الحاضر، وخصوصاً في ظل شغور رئاسة الجمهورية، ناهيك بربط تعيين الخلف بسلة تعيينات عسكرية سواء. مساء اليوم نفسه، سافر مقبل، على أن يعود غداً الأحد. من الاحتمالات المتداولة طرحه على مجلس الوزراء ثلاثة أسماء لاختيار أحدها محلّ خير، من دون أن يؤوّل ذلك حتماً الى تعيين أحد، وإنما تكريس الخلاف لتبرير تأجيل التسريح.

لا تكمن المشكلة في منصب خير، ولا يفضي خلوه. متى أخفق تعيين خلف له - التي فراغ في المجلس العسكري الذي صار الى ملء الشغور فيه، واكتمل في 28 كانون الثاني الفائت بتعيين ثلاثة من أعضائه. بل يُنظر الى بتّ مصير هذا المنصب - وخصوصاً عندما يُرتأى تأجيل تسريحه. على أنه مؤشر مباشر الى ما سيكون عليه قهوجي. ما يجري الحديث عليه في الأروقة الضيقة أحد خيارين:

1. سلة متكاملة، وإن تبعاً مرجعي اختصاص مختلفين: تعيين مجلس

لم يعد الوقت يتسع لمفاجآت فيا التعيينات العسكرية التي أت اوانها. آخر محطاتها في أيلول ستكون على صورة محطاتها الأولى الأسبوع المقبل. ما يقررره مجلس الوزراء في الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع يشقّ طريقه الى قائد الجيش

نقولاً ناصيف

ليل السبت. الأحد المقبلين (21/20 أب) ينتهي تأجيل تسريح الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء محمد خير، ما يجعله يرسم الإحالة على التقاعد ما لم يصر الى تأجيل تسريح ثالث له. يضيّق الوقت، ولم يعد أمام مجلس الوزراء الذي يُفترض انعقاده الخميس 18 أب، سوى اتخاذ قراراً يبتّ مصير خير بتعيين خلف له، أو وضع المبادرة مجدداً بين يدي وزير الدفاع سمير مقبل.

رغم أن مقبل وقع السنة الماضية، في موعد واحد هو 6 أب 2015، ثلاثة قرارات منفصلة بتأجيل تسريح خير وقائد الجيش العماد جان قهوجي ورئيس الأركان اللواء وليد سلمان، إلا أنه مئزّ تاريخ إحالة كل منهم على التقاعد، فجعل خير في 21 أب وقهوجي وسلمان في 30 أيلول. حينذاك أثار هذا الاختلاف علامة استفهام قبل أن يتضح مغزاه في الاستحقاق الحالي الوشيك، وهو الإيحاء بأن قرار خير مؤشر الى قرار قهوجي.

واقع الأمر أن ليس أمام مجلس

تقرير

في الذكرى العاشرة لحرب تموز: لبنان

يحيى ديقق

حلت الذكرى العاشرة لحرب عام 2006 مبكرة في إسرائيل. احتلت وسائل الإعلام العبرية في الشهرين الماضيين، مع تنافس المسؤولين الإسرائيليين والخبراء ومراكز الدراسات في البحث وإعادة البحث، تقارير عن الفشل و«الدروس والعبر» والقدرات على خوض الحرب المقبلة وتوقعاتهم لها. إلا أن الجامع المشترك في المقاربة الإسرائيلية، على أنواعها، يشهد على إقرار غير مباشر بمحدودية قدرة الجيش الإسرائيلي على تنفيذ المهمة، عبر الإقرار والمطالبة بضرورة إبعاد الحرب المقبلة، والامتناع عن التسبب بها. اتسمت المقاربة الإسرائيلية في أيام الذكرى بالتجاذب بين الإقرار بالفشل ومحاولة ترميمه. كانت العين الإسرائيلية مركزة على الداخل، لطمأنة المستوطنين، وعلى حزب الله والساحة اللبنانية، بهدف الردع. كان أهم هذه المحاولات حديث رأس الهرم السياسي في تل أبيب، رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، الذي أقر بالمعادلة القائمة وقواعد الاشتباك البنينة مع حزب الله، رغم تشديده على أن إسرائيل استطاعت أن تفرض «هدوءاً» على الجبهة اللبنانية. وبحسب تعبيره: الهدوء مقابل الهدوء.

إلا أن معادلة الهدوء، كما تفاخر بها نتنياهو، هي محاولة تعمية للحقائق وتجاهل وتجاوز لأهداف إسرائيل الاستراتيجية مما قصرت يدها عن تحقيقه عام 2006، وما قصرت عن تحقيقه أيضاً في الحرب غير المعلنة في السنوات العشر التي أعقبت الحرب الماضية: أولويات إسرائيل تجاه الساحة اللبنانية كانت، ولا تزال وستبقى، مركزة على تغيير الوضع الاستراتيجي على الجبهة الشمالية من جذوره، وإنهاء تهديد حزب الله، وليس فقط «هدوءاً»، يوصف أيضاً في إسرائيل - للمفارقة - بأنه «هدوء وهمي». اجتثاث حزب الله وتهديده وما يمثله هو ما سعت إليه تل أبيب من خلال عملية التسوية السياسية في تسعينيات القرن الماضي، وسعت إليه خلال اعتداءاتها المتكررة على لبنان في فترة الحزام الأمني و1993 و1996، وأيضاً خلال حرب عام 2006، وهو ما تسعى إليه من خلال الحرب في سوريا، كإحدى أهم النتائج الإسرائيلية المنتظرة للحرب الدائرة هناك. تعددت الحروب والسبخاريوهات والأدوات المباشرة وغير المباشرة، وبقي الهدف غير المحقق واحداً: اجتثاث حزب الله وتهديده. تدور بين إسرائيل وحزب الله حرب من نوع آخر بعد انتهاء الحرب المباشرة عام 2006. وهي إحدى



سلام أبلغ مقبل تاجيك تسريح خير، وجنبلاط سقى ملاك رئيساً للاركان



فشلت إسرائيل في الحرب وفي سنواتها بعد الحرب



أهم نتائج الحرب وفشل إسرائيل فيها. حرب يسميها الجيش الإسرائيلي «المعركة بين الحروب»، وتهدف الى منع أو تأجيل الحرب المقبلة، عبر صد وإحباط تعاطف حزب الله عسكرياً؛ لم يعد الحسم في مواجهة حزب الله هو المطلوب، بعد عجز تحقيقه؛ لم تعد الحرب هي الأداة المركزية لإزالة تهديد حزب الله، بعد ثبوت الفشل؛ ونتيجة للفشل، تطلعت إسرائيل الى تحقيق المهمة بأدوات ووسائل بديلة، وإحداها كان الدفع باتجاه الأزمات الداخلية في لبنان لتطويق حزب الله، أو عبر محاولة ضرب سوريا وتغيير هويتها، باعتبارها الشريان الحيوي لقدراته وتعاضله العسكري. انسحب الفشل في الحرب المباشرة، عام 2006، على الحرب الجديدة. زادت قدرات حزب الله أضعافاً مضاعفة، كما